

General Union of Palestinian

Women

General Secretariat



الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

الأمانة العامة

قائمة الاولويات المقدمة من الائتلاف النسوي الاهلي لتطبيق اتفاقية سيداو والمقدمة الى لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ( سيداو )

الدورة 70 لعام 2017 والدورة الاستثنائية للمجموعة الاستشارية للدورة 70

التاريخ:

نتوجه كائتلاف الاهلي النسوي لتطبيق اتفاقية سيداو في دولة فلسطين المحتلة بالاسئلة التالية الموجهة الى دولة فلسطين :  
الاولوية الاولى، موائمة القوانين والتشريعات مع اتفاقية سيداو: لم تتخذ دولة فلسطين المحتلة اي اجراءات تنفيذية لموائمة القوانين والتشريعات المحلية مع اتفاقية سيداو، ولم تنص مباشرة على منع التمييز القائم على اساس النوع الاجتماعي وهذا انعكس سلبا على واقع النساء في فلسطين المحتلة.

السؤال:

1. لماذا لم تقم دولة فلسطين بعد انضمامها الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بادراج نص واضح يمنع التمييز في القانون الاساسي الفلسطيني ؟
2. ما هي الاجراءات التي ستتخذها دولة فلسطين لموائمة القوانين والتشريعات المحلية مع اتفاقية سيداو؟ وما الفترة الزمنية المتوقعه لتحقيق ذلك؟
3. تم الطلب من قبل المؤسسات الحقوقية والنسوية والائتلاف من دولة فلسطين في أكثر من مناسبة نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، لماذا لم يتم ذلك حتى الآن وما هي الخطوات التي ستتخذها بهذا الصدد؟
4. لماذا لم تصادق دولة فلسطين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو؟
5. لماذا لم تتخذ دولة فلسطين الاجراءات اللازمة لالغاء نظم الحكم العشائري والعمل على تعزيز سيادة القانون ؟

**الاولوية الثانية، المشاركة السياسية :** ما زالت مشاركة النساء في جميع المستويات من صنع القرار متدنية وعلى الرغم من تبني دولة فلسطين نظام الكوتا، ما زالت النسبة المقررة متدنية ( 20%).

السؤال:

1. ما هي الاجراءات التي ستخذها دولة فلسطين لرفع نسبة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية؟
2. ما هي المعوقات أمام ضمان المناصفة كتدبير ايجابي لضمان وصول النساء إلى مراكز صنع القرار؟

**الاولوية الثالثة، المشاركة الاقتصادية :** ما زالت النساء مغيبات في البرامج التنموية الاقتصادية مما أدى الى نقص التدابير التي تشجع من انخراط النساء في القطاع الخاص وامتلاك المشاريع الخاصة التي تمكن النساء من الوصول الى الموارد والملكية. كما ترتفع مشاركة النساء في المشاركة الاقتصادية في القطاع غير المنظم والذي يعتبر الاكثر تعرضا لانتهاك الحقوق العمالية للنساء .

السؤال:

1. لماذا لم تعمل دولة فلسطين على توفير الرقابة وضمان حقوق النساء في القطاع غير المنظم على الرغم من اشارتهم في تقرير الدولة على الاوضاع السيئة التي تعانيها النساء ؟
2. لماذا لم تنشئ دولة فلسطين محاكم عمالية لتسهيل وصول النساء الى العدالة؟
3. لماذا لم تطبق دولة فلسطين قانون العمل بما يتعلق بمشاركة الافراد ذوي الاعاقة في سوق العمل كما نص عليه قانون العمل بنسبة 5%؟
4. لماذا لم تضع دولة فلسطين السياسات والتدابير اللازمة لدخول النساء الى سوق العمل وتطبيق الحد الأدنى للاجور في القطاع الرسمي وغير الرسمي.
5. ما هي التدابير التي اتخذتها فلسطين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة ما جاء في الهدف الخامس؟
6. ما هي التدابير التي اتخذت من قبل دولة فلسطين لالغاء التمييز ضد المرأة الريفية (حسب المادة 14) على وجه التحديد ؟

**الاولوية الرابعة، الحقوق الصحية:** ان رؤية وزارة الصحة في تقديم الخدمات الصحية تقتصر على المتزوجات وتستثني نسبة كبيرة من النساء والفتيات غير المتزوجات من الحصول على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية. كما تقتصر الكوادر الطبية الى الخبرة والحفاظ على الخصوصية والسرية في التعامل مع النساء في المراحل المختلفة خاصة في قضايا العنف والتي تعتبر المراكز الصحية الجهة الاولى في استقبالهن. كما هناك نقص في الخدمات المتكاملة والمندمجة في مجال الصحة الانجابية والجنسية مثل المشورة وخاصة للمراهقات، وهناك ضعف في السياسات الصحية بشأن خدمات الاجهاز الامن وما بعد.

السؤال:

1. لماذا لم يتم وضع بروتوكول للتعامل مع قضايا الإجهاض وخاصة في حالات العنف الاسري على الرغم من معرفة وزارة الصحة بالاشكالية؟
2. لماذا لم يتم توفير التدريبات اللازمة والمستمرة للكوادر الطبية حول اليات التعامل مع حالات العنف ضد النساء من منظور حقوقي نسوي؟
3. لماذا لم يتم العمل على تحسين الخدمات الصحية" الجنسية والانجابية وضمان وصولها الى جميع المناطق وخصوصا المناطق المهمشة؟

الاولوية الخامس، قانون الاحوال الشخصية: يعزز قانون الاحوال الشخصية مبدأ عدم المساواة والتمييز ضد النساء. كما ان هناك غياب للمرجعية القانونية الموحدة للاحوال الشخصية في دولة فلسطين مما ينعكس سلبا على حقوق النساء ويعزز العنف الممارس ضدها.

السؤال:

1. لماذا لم تتخذ دولة فلسطين الاجراءات اللازمة لتوحيد قوانين الاحوال الشخصية وموائمتها مع المادة 16 من اتفاقية سيداو بحيث يشمل جميع النساء من جميع الاديان والمناطق الجغرافية؟
2. ما هي التدابير والاجراءات التي اتخذت من قبل دولة فلسطين لإعمال المادة 16 من اتفاقية سيداو في إطار ضمان المساواة في الزواج وخلاله أو في حال انحلاله؟ وهل وضعت رؤيا أو تصور حول كيفية عملها المستقبلي لضمان المساواة التامة في الحقوق وفق ما نصت عليه المادة 16 من الاتفاقية؟

الاولوية السادسة العنف ضد النساء: ترتفع نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف الاسري في فلسطين وهذا ما أكد عليه تقرير دولة فلسطين وتم توضيحه في تقرير الظل المقدم من قبل الائتلاف النسوي الاهلي لتطبيق اتفاقية سيداو. ما زالت النساء تقنقر الى الحماية القانونية بسبب غياب مبدأ الحماية من العنف الاسري بشكل خاص والعنف من خارج الاسرة بشكل عام. وعلى الرغم من الغاء المادة 340 والمادة 98 من قانون العقوبات التي تمنع القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، الا ان تنفيذ وتفعيل القرار لم يتم العمل عليه كما ان هناك العديد من المواد المكملة لهذه المادة والتي تبيح العنف ضد النساء ما زالت سارية في قانون العقوبات المطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

1. لماذا لم تقر دولة فلسطين مسودة قانون العقوبات ومسودة قانون حماية الاسرة من العنف اللذان تم اعدادهما بمشاركة جميع الفئات الحكومية وغير الحكومية ومنها النسوية والحقوقية والتي تكفل الحماية للنساء من العنف؟ وما هي الخطوات التي ستتخذها دولة فلسطين لتمرير تشريعات جزائية مبنية على المساواة وعدم التمييز بما فيها قانون حماية الأسرة من العنف؟
2. لماذا لم تعتمد دولة فلسطين اجراء مسوحات احصائية منتظمة ودورية للوقوف على وضعية المرأة في التمييز والعنف الموجه ضد النساء والفتيات وذوات الاعاقة؟
3. لماذا لم تخصص دولة فلسطين الموازنة اللازمة لتطوير الخدمات المقدمة في بيوت الامان وتطوير الكوادر العاملة فيها من اجل ضمان استدامتها؟
4. لماذا لا يتم رصد الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي بما يضمن تطبيق السياسات والخطط عبر القطاعية التي تضمن المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس؟ وما هي التدابير الإدارية والمالية التي ستتخذ لضمان ذلك بالمستقبل؟